

فتح القدير

قوله : 114 - { أغير ا } الاستفهام للإنكار والفاء للعطف على فعل مقدر والكلام هو على إرادة القول والتقدير : قل لهم يا محمد كيف أضل وأبتغي غير ا حكما ؟ و غير مفعول لأبتغي مقدم عليه و حكما المفعول الثاني أو العكس ويجوز أن ينتصب حكما على الحال والحكم أبلغ من الحاكم كما تقرر في مثل هذه الصفة المشتقة أمره ا سبحانه وتعالى أن ينكر عليهم ما طلبوه منه من أن يجعل بينه وبينهم حكما فيما اختلفوا فيه وإن ا هو الحكم العدل بينه وبينهم وجملة { وهو الذي أنزل إليكم الكتاب مفصلا } في محل نصب على الحال : أي كيف أطلب حكما غير ا وهو الذي أنزل عليكم القرآن مفصلا مبينا واضحا مستوفيا لكل قضية على التفصيل ثم أخبر نبيه A بأن أهل الكتاب وإن أظهروا الجحود والمكابرة فإنهم يعلمون أن القرآن منزل من عند ا بما دلتهم عليه كتب ا المنزلة كالتوراة والإنجيل من أنه رسول ا وأنه خاتم الأنبياء و { بالحق } متعلق بمحذوف وقع حالا : أي متلبسا بالحق الذي لا شك فيه ولا شبهة ثم نهاه عن أن يكون من الممترين في أن أهل الكتاب يعلمون بأن القرآن منزل من عند ا بالحق أو نهاه عن مطلق الامتراء ويكون ذلك تعريضا لأتمه عن أن يمتري أحد منهم أو الخطاب لكل من يصلح له : أي فلا يكون أحد من الناس من الممترين ولا يقدر في ذلك كون الخطاب لرسول ا A فإن خطابه خطاب لأتمه